هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة مؤسسات التعليم العالي

كلية البحرين الجامعية

مملكة البَحرين

تاريخ المراجعة: 14– 17 فبراير 2010

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة الجودة المؤسسية 1

2. نظرة عامة حول كلية البحرين الجامعية – مملكة البحرين 1

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة 2

4. المعايير الأكاديمية 8

5. ضمان الجودة وتعزيزها 21

6. جودة التعليم والتعلُّم 23

7. مساندة الطلبة 29

8. الموارد البشرية 31

9. البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية 35

10. الأبحاث 38

11. مشاركة المجتمع 40

12. الاستنتاجات 41

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2010

1. عملية مراجعة الجودة المؤسسية

تمَّ القيام بمراجعة كلية البحرين الجامعية (والذي سيشار إليها هنا فيما بعد بـــ" المؤسسة" أو "الجامعة") من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بموجب التفويض الممنوح لها "لمراجعة جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب وفقا للمؤشرات الإرشادية التي أعدتها الهيئة" (المرسوم الملكي رقم 32 في مايو 2008؛ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم 6 لعام 2009).

ويقدِّم هذا التقرير عرضاً ملخصا لعملية المراجعة المؤسسية التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة خبراء المراجعة استنادا إلى تقرير التقييم الذاتي الذي أعدته كلية البحرين الجامعية، وملحقاته والمواد المساندة الأخرى التي قدمتها كلية البحرين الجامعية، والوثائق اللاحقة التي طُلبت من الجامعة، والمقابلات الشخصية التي أجرتها لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية التي قامت بها للجامعة من 14 إلى 17 فبراير 2010.

2. نظرة عامة حول كلية البحرين الجامعية

تأسست كلية البحرين الجامعية في عام 2001 كمؤسسةٍ خاصة لا ربحية ومعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين كمؤسسة تعليمٍ عال. وتطرح الجامعة برامج الدراسة الجامعية الأولية في ثلاث مجالات هي: إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، ووسائل الإعلام والاتصال. كما وتطرح برامج الدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال.

وفي بداية العام الأكاديمي 2008 –2009، كان هناك 1504 طالبا مسجلا في مرحلة الدراسة الجامعية الأولية في كلية البحرين الجامعية، منهم 368 طالبا يدرسون في مجال إدارة الأعمال. وهناك توازناً بين عدد الطلبة الذكور والإناث الدارسين في الجامعة وغالبية هؤلاء الطلبة هم من البحرينيين مع 30% من مجموع الطلبة من خارج مملكة البحرين، وغالبية هؤلاء من المملكة العربية السعودية وباقي بلدان دول مجلس التعاون الخليجي.

3. الرسالة والتخطيط والحوكمة

في شهر يونيو من عام 2009، تمت مراجعة النص الخاص برسالة كلية البحرين الجامعية وتم تعديله بمساعدة فريق استشاري من الجامعة الأمريكية ببيروت. ويحتل هذا النص مكاناً مناسباً في جميع منشورات الجامعة وعلى موقعها الأليكتروني كذلك مع بعض الاختلافات البسيطة في كلماته. والملاحظة الأولى الجديرة بالذكر هنا هي أن هذا النص يركز بشكل خاص على المنهج الدراسي الخاص ببرنامج "إدارة الأعمال" مع وجود إشارة محدودة للبرامج الأكاديمية الموجودة أصلا التي يفترض تضمينها في هذا النص، ومنها على سبيل المثال تخصص "التصميم الجرافيكي".

والملاحظة الثانية هي أن النص الخاص بالرسالة يدعي بقوة أنه يجب أن يكون دليلا تسترشد به الجامعة في تخطيطها الاستراتيجي وفي عملية اتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن هذه الادعاءات هي إدعاءات طموحة وتثير التساؤلات بشأن واقعية تحقيقها وتوفر الموارد اللازمة لتحقيقها لدى المؤسسة. وثالثا، يعبر النص الخاص برسالة المؤسسة عن هدف *خلق معرفة جديدة* تنطوي على برنامج للبحث العلمي. ومع ذلك، لم يتضح لدى لجنة المراجعة وجود استراتيجية للبحث العلمي كما وأن النشاط البحثي الراهن للمؤسسة قد وجد هو الآخر محدودا للغاية مع صعوبة استقطاب أعضاء الهيئة الأكاديمية من حملة الدكتوراه واستبقائهم في المؤسسة. ووجدت لجنة المراجعة عددا محدودا من الأمثلة على النشاط البحثي وهي نتاجات بدوافع واهتمامات فردية من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية أكثر من كونها نتاجا لبرنامج مؤسسي خاص بالبحث العلمي أو بنية تحتية مؤسسية خاصة بهذا الجانب.

ورابعاً، تدعي رسالة الجامعة بأن *جودة التعليم تخضع للمقايسة مع المعايير العالمية*. ومع ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أدلة مقايسة الجودة والمعايير التي تحققها كلية البحرين الجامعية أو طلبتها، ولم يكن هناك وجود أيضا لأية مقاييس نوعية للإنجاز في الوحدات التشغيلية للمؤسسة ووحدات الدعم والمساندة فيها. وقد وُجد أن التفسير العام لمفهوم 'المقايسة' يقتصر على مجرد المقارنة الوصفية لمحتوى المناهج الدراسية مع المؤسسات الأخرى.

وأخيرا، تذكر الرسالة بأن كلية البحرين الجامعية *تراعي متطلبات المنطقة التي تمارس عملها فيها*. وعلى الرغم من أن البيانات الخاصة بتوظيف الخريجين قد تم جمعها في قسم التصميم

الجرافيكي، وهي بيانات تبدو إيجابية للغاية، فإن التخصصات الأخرى لا تقدم سوى معلومات وصفية عن مسألة تعيين خريجها وإكمال البعض منهم دراسته في تلك التخصصات. وعلى الرغم من عدم وجود آليات رسمية ومنظمة للاستشارات بخصوص إعداد المناهج الدراسية في كلية البحرين الجامعية، كشفت المقابلات التي قامت بها لجنة المراجعة مع أرباب العمل وجهات التوظيف أن خريجي الجامعة كانوا يحصلون على فرص التوظيف وأنهم قد اكتسبوا المهارات المطلوبة.

يدَّعي تقرير التقييم الذاتي بأن رسالة كلية البحرين الجامعية تخضع للمراجعة الدورية. ولكن الدليل الوحيد على ذلك هو تلك المراجعة التي تمت في شهر يونيو من عام 2009، أي بعد سبعة أعوام من افتتاح المؤسسة. كما وأن تلك المراجعة لم تشمل المجتمع الذي تتواجد فيه كلية البحرين الجامعية أو الجهات الخارجية ذات العلاقة. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجع المؤسسة على فتح باب المناقشة حول رسالتها لكي تضمن بأن هذه الرسالة لها صلة بالمؤسسة في ضوء الوضع الراهن للمؤسسة. كما وأن كلية البحرين الجامعية بحاجة لأن تضمن بأن الأهداف التي تنطوي عليها الرسالة تحضى بالفهم والدعم من لدن شريحة واسعة من الجهات ذات العلاقة من داخل وخارج المؤسسة. وهذا بدوره سيضمن للجامعة بأن ما تقوم به من أنشطة وفعاليات يركز بشدة على تحقيق تلك الرسالة.

توصية رقم (1)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعـداد وتنفيذ عملية للمراجعة المنتظمة للنص الخاص برسالتها على أن يشمل ذلك شريحة واسعة من المجتمع الداخلي لكلية البحرين الجامعية ويأخذ بالحسبان آراء ووجهات نظر الجهـات الخارجية ذات العلاقة.

وكجزء من عملية المراجعة التي أجريت في شهر يونيو 2009 من قبل الفريق الاستشـاري من الجامعة الأمريكية ببيروت، جرى إعداد خطة إستراتيجية معدلـة (يونيـو 2009) وتـم

تقديمها كإحدى المواد المقدمة لفريق المراجعة الذي شكلته وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. أما السبب وراء تسمية تلك الخطة بـــ" *المعدلة*" فلم يكن واضحا لدى لجنة المراجعـــة. كما وقد وجدت اللجنة تلك الخطة بأنها أقرب ما تكون إلى خطة استشارية للتحسين أكثر مـــن كونها خطة إستراتيجية حقيقية. وقد تأكد ذلك للجنة المراجعة في الصفحة رقم (4) من الخطة الإستراتيجية المعدلة التي قدِّمت إليها، والتي تنص على أن إدارة كلية البحرين الجامعية سوف تقوم بتطبيق هذا التقرير أو بعضا من أجزاءه حيثما أمكنها ذلك أو كلما وجدته مناسبا. وفـــي الحقيقة، لم تجد لجنة المراجعة حتى وقت أجراء الزيارة الميدانية ســـوى القليـــل جـــدا مـــن التوصيات الهامة التي عملت كلية البحرين الجامعية على تنفيذها مما ورد في تلـــك الخطـــة الإستراتيجية المعدلة.

تضمنت الخطة الإستراتيجية المعدلة خارطة إستراتيجية لكلية البحرين الجامعية. وتعرض هذه الخارطة أهدافا محددة بشكل واضح وجدتها لجنة المراجعة أنها تمثل قضايا إستراتيجية هامة، منها على سبيل المثال، ترشيق الهيكل التنظيمي اللامركزي. ويشير النص المتعلق بهذا الهدف إلى أن المقصود به هو منح بعض التفويض والسلطات للجان الإدارية والأكاديمية بقـــدر مـــا تمليه الحاجة لمواكبة نمو كلية البحرين الجامعية وتنوعها. ولكن هذا الهدف لم يكن مصحوبا بمؤشرات أساسية للأداء. كما ولم تشكل المؤسسة لجانا جديدة ذات بُنية متكاملة. لذا يبقى من غير الواضح لدى لجنة المراجعة فيما إذا كانت هذه التوصية سيجري العمل على تطبيقها.

ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجع كلية البحرين الجامعية على أن تقوم بوضع وتنفيذ خطتها الإستراتيجية الخاصة بها مع تحديد الأهداف التي تروم الوصول إليها فعلا، مع ضرورة وضع المؤشرات الأساسية للأداء لكل من هذه الأهداف و تحديد الأهداف قصيرة الأمد والتوقيتـــات المناسبة للإنجاز. ولابد من وضع هذه الخطة بمشاركة واسعة من مجتمـــع كليـــة البحـــرين الجامعية بما يمنح شعورا بالمسؤولية والالتزام للأفراد والوحدات المختلفة على حـــد ســـواء للعمل على تنفيذها.

توصية رقم (2)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع خطة إستراتيجية جديدة بالمشاركة مع مجتمعها المحلي وأن تضمن بأن يكون لهذه الخطة أهدافا ومؤشرات أساسية للأداء وتوقيتات واضحة.

كما ويبقى من غير الواضح لدى لجنة المراجعة أيضا ما هي الآلية المستخدمة والمسؤوليات المُناطة لمراقبة تحقيق الأهداف التي تنطوي عليها الخطة الإستراتيجية. ويبدو أن هناك حاجة للمزيد من تقييم التقدم الحاصل يقوم به مجلس الأمناء المشكل حديثا وذلك لكي يتمكن هذا المجلس من ممارسة مسؤولياته على الوجه الأكمل.

قدمت للجنة المراجعة نسخا متعددة لمخططات الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتضمنت نسخاً مختلفة تماما من الخطة الإستراتيجية المعدلة إذا ما قورنت بتلك الموجودة ضمن وثيقة سياسات وإجراءات الموارد البشرية. كما وكانت بعض العناوين التي لا تتطابق تماما مع واقع الحال من حيث المسميات الوظيفية للأشخاص واللجان أو فرق العمل. وهنا تحث لجنة المراجعة الجامعة على إعداد مخطط تنظيمي واضح وحديث يبين بُنية اللجان الإدارية والأكاديمية المقترحة إلى جانب خطوط الارتباط المباشرة لكل منها مع الإشارة إلى أية مواقع شاغرة أو يتوقع استحداثها مستقبلا.

توصية رقم (3)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعداد وتنفيذ مخطط واضح لهيكلها التنظيمي يبين البنية المقترحة للجان الأكاديمية والإدارية مع بيان خطوط الارتباط المباشر لكل منها.

كلية البحرين الجامعية لديها مجموعة من السياسات والإجراءات غير الشاملة جرى إعداد الكثير منها حديثا (وقُدِّمت للجنة المراجعة كأدلة إضافية) ولكنها ذات صلة ببعض الأنشطة الأساسية على صعيد المؤسسة ، كالموارد البشرية، والضوابط الأكاديمية، والشؤون المالية ..إلخ. وقد استمعت لجنة المراجعة بشيء من القلق أثناء عدد من المقابلات التي أجرتها مع الموظفين إلى أنهم ليسوا على دراية بهذه السياسات. وحتى في حالة وجود مثل تلك الدراية، كانت تقدم توصيفات متناقضة للسياسة المركزية للمؤسسة. فعلى سبيل المثال، كانت سياسة إنهاء عقد العمل غير معروفة لدى الموظفين أو أن لديهم تفسيرات متناقضة لها. وكذلك الحال بالنسبة لشروط وإجراءات الترقية بين الدرجات الوظيفية المختلفة، والتي لم تكن معروفة هي الأخرى لدى هؤلاء الموظفين. ولم يكن من المستغرب في العديد من الحالات أن تجد لجنة المراجعة بأن العديد من السياسات والإجراءات المرتبطة بها لم تكن مطبقة على النحو الذي جرى توصيفها فيه. فالسياسة الخاصة بالمراجعة السنوية لأداء أعضاء الهيئة الأكاديمية مثلا لم تكن مُفعَّلة. كما وأن الإجراءات الأخرى لم تكن تبدو أنها مُطبَّقة وفقاً للممارسات الجيدة المعروفة عالميا، ومنها على سبيل المثال تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية واختيار الأشخاص للمناصب الأكاديمية العليا، إذ لم تكن بالشفافية المطلوبة وغالباً ما كانت تتم بعيدا عن مشاركة كبار الشخصيات الأكاديمية أو حتى أعضاء الهيئة الأكاديمية الآخرين من حيث الاختيار واتخاذ قرارات التعيين.

هذا، ولم تكن هناك سياسات واضحة بخصوص مسؤوليات عضو هيئة التدريس وما يتوقع أن يقوم به من حيث المهام والواجبات التدريسية، والمؤهلات المطلوبة للتدريس في المستويات الأكاديمية المختلفة. وهذه هي الأخرى بحاجة لإثبات استيفائها لضوابط مجلس التعليم العالي.

توصية رقم (4)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياساتها وإجراءاتها الخاصة بصورة متناسقة على صعيد المؤسسة وأن تضع إستراتيجية لضمان معرفة موظفيها وفهمهم لهذه السياسات والإجراءات.

ليس هناك تمثيل طلابي في اللجان الأكاديمية ولجان الدعم الأكـــاديمي باســـتثناء المشـــاركة الطلابية في لجنة شؤون الطلبة. وحيث أن المؤسسة لديها القليل من اللجان العاملة في الوقت الراهن نظراً لأن تشكيل مثل هذه اللجان جاء كنتيجة لأحد الأهداف ذات العلاقة ضمن الخطة الإستراتيجية المعدلة، فإن على كلية البحرين الجامعية أن تقوم بإشراك الطلبـــة فـــي اللجـــان وفرق العمل المناسبة.

توصية رقم (5)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإتاحـــة الفرص أمام ممثلي الطلبة للمشاركة في اللجان وفرق العمل المناسبة وبعضـــوية كاملـــة. ويجب اختيار هؤلاء الطلبة الأعضاء من مجلس طلابي أو رابطة طلابية نظامية.

لرئيس الجامعة فريق استشاري ممثلا بمجلس الجامعة، يساعده في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن اجتماعات هذا المجلس ليست منتظمة وغير رسمية. وفي هـــذا الصـــدد، تشـــجع لجنـــة المراجعة كلية البحرين الجامعية على تنظيم اجتماعات منتظمة ورسمية بحسب جداول زمنية محددة لا لمجلس الجامعة فحسب بل على كافة المستويات الإدارية للمؤسسة، حيث أن الـــنهج المتبع حاليا يتسم بالكثير من عدم التنظيم من حيث تغطية المواضيع المطروحة وانتظام عقـــد الاجتماعات وإعداد التقارير الخاصة بها. ولابد لمثل هـــذه الاجتماعـــات أن تـــتمخض عـــن محاضر يجري توزيعها بصورة مناسبة وأن يتم الاستفادة منها كأداة لمتابعة الخطوات والتقدم المتحقق بخصوص المواضيع التي تتناولها هذه الاجتماعات. ولكي تقـــوم الإدارة بوظائفهـــا بشكل فاعل، فإن كلية البحرين الجامعية بحاجة لعملية متواصلة لتحصـــيل وجمـــع البيانـــات وتوزيعها.

تقوم المؤسسة بإدارة ميزانيتها ومصروفاتها بالدرجة الأساس من خلال إناطة كامل المسؤولية الخاصة بالنفقات بيد الرئيس ومدير الشؤون المالية. أما رؤساء الأقسام الأكاديمية والإداريـــة

فليست لديهم مسؤولية مالية ولا تصلهم تقارير شهرية موجزة عن المبالغ التي أنفقتها المؤسسة. إن غياب هذه الصلة بين عمليتي التخطيط وإعداد الموازنة بحيث يتم إشراك الجهات المعنية بتدريس البرامج الأكاديمية يمثل خطراً على جودة الأداء الأكاديمي لكلية البحرين الجامعية، وبالتالي فهو يشكل خطرا يمس بسمعة المؤسسة.

وكإجراء بديل لهذا الوضع، ربما يتطلب الأمر أن تفكر كلية البحرين الجامعية بوضع نظام للمسؤولية المشتركة يتم بموجبه منح رؤساء الأقسام تحديدا ميزانيات سنوية للصرف يكون بوسعهم متابعتها وضبطها وإدارتها. كما وتشجع لجنة المراجعة الجامعة على منح صلاحيات كافية وقدرة على التحكم بالميزانية المُصادَق عليها لأولئك الأفراد المُناط بهم تنفيذ البرامج الأكاديمية والخدمات المرتبطة بها. وهذا بدوره سيضمن وجود الموارد الكافية لتمويل عملية تنفيذ البرامج كما ويساهم في جودة برامج التعلُّم.

توصية رقم (6)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمنح صلاحية كافية وسيطرة مناسبة على الميزانية لرؤساء الوحدات لتمكينهم من قيادة وإدارة أقسامهم بصورة فاعلة.

4. المعايير الأكاديمية

تبدو البرامج الأكاديمية أنها ملتزمة بالضوابط التي يضعها مجلس التعليم العالي فيما يتعلق بعدد الساعات المعتمدة والتي يتم تدريسها حسب نظام العام الدراسي بفصلين دراسيين، باستثناء برنامج ماجستير إدارة الأعمال، والذي يتم تنفيذه بنظام التدريس في عطلة نهاية الأسبوع، وهو الذي سترد الإشارة إليه في هذا التقرير بصورة منفصلة فيما بعد. كما وتتطابق البرامج الأكاديمية مع القواعد العالمية المتبعة من حيث بُنيتها وعدد الساعات المعتمدة في التخصصات المختلفة، وهي كذلك تستند على النموذج الأمريكي للتدريس الحر (بدلا من

المهني)، هذا وقد تم إعداد هذه البرامج بالتعاون مع جامعة ماك ماستر (McMaster University) بكندا.

لم تجر بعد أية عملية مقايسة رسمية للبرامج الأكاديمية التي تطرحها كلية البحرين الجامعية. هذا ولم تجد لجنة المراجعة أدلة مُقنعة على وجود عملية مقايسة لوضع المعايير الأكاديمية أو لقياس أداء المؤسسة فيما يتعلق ببرامج التعليم والتعلُّم الخاصة بالمؤسسة. كما وأن تفسير "المقايسة" لدى عدد من أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين ممن قابلتهم لجنة المراجعة كان محصورا بشكل واضح على عمليات مقارنة محتوى المنهج الدراسي وعلى آراء وصفية بدلا من مقارنة مُخرَجات الأداء والقياس المباشر للموارد المتاحة. ومن هنا، فإن الجامعة بحاجة لأن تحدد بعض المؤسسات الناظرة لها، إقليميا وعالمياً، لكي تستطيع أولا من وضع معايير خاصة بها، وأن تتمكن ثانيا من ضمان استخدام نتائج عمليات المقايسة في تحسين جودة عمليتي التعليم والتعلُّم.

توصية رقم (7)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ آليات رسمية لمقايسة كلٌ من بُنية برامجها وأدائها، وأن تقوم بعمليات المقايسة هذه بصورة منتظمة.

تشير الخطة الاستراتيجية المعدلة إلى قدر كبير من التكرار في المقررات الدراسية الأساسية وحتى البرامج الأكاديمية وقد أوصت بدمج تلك المقررات والبرامج. وهناك القليل جدا من الترابط بين العناصر المختلفة لبرنامج التخصص الواحد بما يضمن إكساب الخريجين المعارف التي يرومون إلى اكتسابها من خلال المقررات الدراسية ذات العلاقة. كما وتشير الخطة ذاتها إلى غياب التمايز والترابط بين مختلف التخصصات والبرامج التي تطرحها الجامعة، وهو الأمر الذي يشير إلى غياب التخطيط الأكاديمي والمستوى الضعيف لضمان الجودة. وقد استمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع بعض كبار الموظفين

أنهم يعترضون على التغييرات المقترحة القائمة على أساس طرق التدريس معتقدين بأن هــذه التوصيات تستند إلى كفاية في الموارد المتاحة لتنفيذها ولم يتضح لدى لجنة المراجعة كيفيــة التفكير في مثل هذه التغييرات واتخاذ القرارات بشأنها ثم تنفيذها، وفي هذا الصدد تستنتج لجنة المراجعة بأن هناك حاجة لمراجعة رسمية للبرامج الأكاديمية لإزالة التكرار الذي تنطوي عليه ومن ثم القيام بعمليات مراجعة لهذه البرامج لضمان إكساب الخريجين المــؤهلات المناســبة للتوظيف أو لإكمال الدراسة.

توصية رقم (8)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة رسمية لبرامجها الأكاديمية المطروحة لإزالة التكرار الذي يعتري هذه البرامج ومن ثم القيام بعمليات مراجعة للبرامج التي تنوي طرحها لضمان تأهيل الخريجين بصورة مناسبة.

أما تنفيذ برنامج الماجستير في إدارة الأعمال في عطلة نهاية الأسبوع فهو يناقض تعليمــات مجلس التعليم العالي التي تمنع طرح أي برنامج مكثف على مستوى الماجستير مرة واحدة في الشهر. إضافة إلى ذلك، فإن هذا البرنامج يجري تنفيذه على مدى ثلاثة أيــام مــن الســاعة التاسعة صباحاً ولغاية الخامسة عصرا تتخللها استراحات تناول الشاي ووجبة الغداء مما يقلل من مجموع الوقت الكلي المخصص للتدريس ليصل إلى 20 ساعة لكل وحدة دراسية، وهو ما يجعله أقل بكثير من الوقت المحدد لتدريس البرامج المسائية المناظرة. وإلى جانب ذلك، ومن خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء الهيئــة الأكاديميــة الــذين يقومــون بتدريس برنامج عطلة نهاية الأسبوع، أُبلغت اللجنة بأن ذلــك الأســلوب لــم يكــن مناســبا للمختصين المبتدئين بل يجب أن يقتصر على الموظفين التنفيذيين ذوي المستويات المتقدمــة. وليس هناك تمييز بين طريقتي تنفيذ كِلا البرنامجين (البرنامج المسائي وبرنامج عطلة نهايــة الأسبوع) من حيث الدرجة النهائية التي تعطى لكل منها. ومن هنا فإن لجنة المراجعة تحــث كلية البحرين الجامعية على معالجة غياب التكافؤ في تنفيذ برنامج ماجســتير إدارة الأعمــال وكذلك معالجة ساعات التدريس الطويلة على نحو غير مقبول في اليوم الواحد والمتبعة لتنفيذ

هذا البرنامج. إن الإخفاق في القيام بهذا الأمر يشكل تهديدا جديا لجودة برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

توصية رقم (9)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة برنامج ماجستير إدارة الأعمال الذي تنفذه في عطلة نهاية الأسبوع بحيث تضمن أنه يتماشى مع ضوابط مجلس التعليم العالي وأن تقوم بتغيير أسلوب تنفيذه لاستيفاء المتطلبات الأكاديمية والتنظيمية.

هناك بيان واضح لمتطلبات القبول على الموقع الإلكتروني لكلية البحرين الجامعية وفي دليل الطالب أيضا. كما أن معايير القبول المطلوبة في اللغة الإنجليزية مبينة بشكل واضح كذلك، ومع ذلك فإن وثيقة الخطة الاستراتيجية المعدلة تسلط الضوء على مشكلات جدية في عملية القبول منها: *(1) هناك عدد من الطلبة المقبولين لديهم مقدرة محدودة للإنجاز المطلوب على المستوى الجامعي بنجاح، (2) لا يطلب من جميع الطلبة المتقدمين للدراسة في كلية البحرين الجامعية أداء اختبار القبول في اللغة الإنجليزية، و(3) بعض الطلبة ليست لديهم شهادة رسمية في اختبار التوفل(TOEFL).* أضف لذلك، *ليس لدى فريق تدريس اللغة الإنجليزية إمكانية للتدخل في عملية قبول الطلبة* ولا في توزيعهم على صفوف تدريس اللغة الإنجليزية *المناسبة ولا في امتحان قبول اللغة الإنجليزية كذلك.* وهذا بدوره يثير شكوكاً جدية حول مدى التزام الجامعة بمراعاة معايير القبول الخاصة بها، كما يسلط الضوء مرة أخرى على مشكلة حوكمة الجانب الأكاديمي وإدارته.

لا يشير مخطط الهيكل التنظيمي المقدَّم للجنة المراجعة بوضوح إلى طبيعة خط الارتباط المباشر لقسم القبول والتسجيل، ومع ذلك فقد أُبلِغت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها بأن رئيس قسم القبول والتسجيل يرتبط مباشرة برئيس الجامعة. كما أن إدارة امتحان القبول في اللغة الإنجليزية يخضع هو الآخر لسيطرة قسم القبول دون تدخل من جانب

الأكاديميين. إن توزيع المسؤوليات على هذا النحو يمكن أن يتسبب بتعارض المصالح نتيجة للضغوط التي توضع على قسم القبول والتسجيل من أجل قبول العدد الكافي من الطلبة. ولم تجد لجنة المراجعة دليلا يذكر لأي عملية مراجعة منتظمة ومنسقة لشروط القبول أو لتقييم الخدمات التي يقدمها قسم القبول والتسجيل.

تقدر الطاقة الاستيعابية القصوى للجامعة بمرافقها الموجودة في الحرم الجامعي الحالي بحوالي 2000 طالب. وتحث لجنة المراجعة الجامعة على إخضاع امتحان القبول في اللغة الإنجليزية لسيطرة برنامج اللغة الإنجليزية مع إيجاد سياسة إرشادية للقبول في البرامج الأساسية لكلية البحرين الجامعية والمستويات المختلفة من البرنامج التأسيسي.

وفي معرض تقييمها لبرنامج الوسائط المتعددة والاتصال، تذكر وثيقة الخطة الاستراتيجية المعدلة بأن الموارد الأساسية المطلوبة لاستقطاب الطلبة واستبقائهم غير كافية. أضف إلى ذلك، لا توجد لجنة قبول تُعنى باقتراح أو مراجعة التغييرات في سياسات وإجراءات القبول. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على استحداث لجنة قبول يشارك بعضويتها أعضاء الهيئة الأكاديمية للإشراف على عملية القبول والقيام بالتغييرات الضرورية حسب المطلوب.

توصية رقم (10)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آلية مناسبة على المستوى المؤسسي لمراجعة وتقييم فاعلية شروط القبول في كافة البرامج الأكاديمية بصورة منتظمة.

لقد بدا واضحا لدى لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الموظفين بأن كلية البحرين الجامعية لديها سياسة مفتوحة في القبول، أي أنه يتم قبول جميع الطلبة المستوفين للمتطلبات الأولية للقبول. وقد تأكد ذلك من خلال نتائج اختبار القبول في اللغة الإنجليزية والتي أظهرت أن جميع المتقدمين الذين أدّوا ذلك الاختبار يواجهون صعوبة عبر المستويات

المختلفة للبرنامج التأسيسي. وعلى الرغم من وجود نسبة ضئيلة من الطلبة غير المقبولين، فإن لجنة المراجعة ترى أن هذه النسبة تمثل في الواقع أولئك المتقدمين من الذين لم يتابعوا طلبات تقديمهم أكثر من كونها ناجمة عن رفض قبول هؤلاء المتقدمين. وفي هذا الصدد، فإن الجامعة بحاجة لأن تكون لها رؤيةً مدروسة فيما يتعلق بشروط القبول لكل برنامج من برامجها لكي تضمن قدرة الطلبة على إكمال البرنامج في التخصص الذي يختارونه بنجاح.

توصية رقم (11)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ معايير الحد الأدنى للقبول لكل برنامج من برامجها الأكاديمية.

لقد تم إعداد مُخرَجات التعلُّم لغرض عملية المراجعة الحالية ووردت الإشارة لها في تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية. وقد عمل الفريق الاستشاري من الجامعة الأمريكية ببيروت مع كافة الأقسام الأكاديمية في كلية البحرين الجامعية من أجل ضمان إعداد مُخرَجات تعلم مناسبة ومترابطة في بينها على مستوى البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية. وأما بالنسبة لبرامج الدراسة الأولية في مجال إدارة الأعمال، فقد تم أعداد مُخرَجات التعلُّم على مستوى الوحدات الدراسية، إلى جانب تطوير حزمة من مُخرَجات التعلُّم على مستوى البرامج أيضا. ومع ذلك، لا تبدو مُخرَجات التعلُّم هذه نتاجا للجهد الاستشاري لفريق الجامعة الأمريكية ببيروت ولا نتيجة لعملية مستدامة يشارك فيها أعضاء الهيئة الأكاديمية في كلية البحرين الجامعية. أضِف إلى ذلك، ليست هناك إشارة تُذكر لإعداد الموظفين على كيفية كتابة مُخرَجات التعليم والمحافظة على ديمومتها. وهناك إدعاء بأن المؤسسة بصدد القيام بعملية مراجعة بعد الفراغ من إعداد مُخرَجات التعلُّم الجديدة.

لم يكن واضحا لدى لجنة المراجعة فيما إذا كانت الجامعة الأمريكية ببيروت سوف تقوم هي أيضا بتقييم تنفيذ مخرجات التعلُّم على مستوى البرامج والمقررات الدراسية استمراراً لعقد الاستشارة الأخير المبرم مع كلية البحرين الجامعية، والذي سوف ينتهي بحلول خريف عام

2010. ومع ذلك، تود لجنة المراجعة أن تشدد على أهمية قيام كلية البحرين الجامعية ببناء قدراتها الذاتية للقيام بمثل هذه الممارسات الحساسة وإدامتها. وقد حددت كلية البحرين الجامعية هذه النقطة على أنها فرصة ممكنة للتحسين فيما يتعلق بهذا المؤشر.

توصية رقم (12)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بخطوات عاجلة لبناء قدرتها الداخلية على مستوى الإدارة ومستوى الهيئة الأكاديمية لضمان ديمومة المؤسسة.

على الرغم من الالتزام الواضح للجامعة، وعلى جميع المستويات، بتقديم تعليم يقوم على المُخرَجات التعليمية، وجدت لجنة المراجعة القليل من الأدلة على عملية متناسقة من أجل إعداد مثل هذه المُخرَجات ومراجعتها ومن ثم تعديل المناهج الدراسية بمقتضى نتائج هذه المراجعة من أجل ضمان تحقيق مُخرَجات التعلُّم المحددة. وقد سمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي قامت بها أن أعضاء الهيئة الأكاديمية يُتركون لوحدهم فيما يبذلونه من جهود لتحديد مُخرَجات التعلُّم المناسبة. وفي أفضل الأحوال، يقوم هؤلاء باستشارة رؤساء أقسامهم الأكاديمية قبل وضع اللمسات النهائية لهذه المُخرَجات التي يقوم بإعدادها لمفردات المقرر الدراسي. وأما تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية والذي يضم كافة مُخرَجات التعلُّم التي جرى تطويرها بالتعاون مع استشاريي الجامعة الأمريكية ببيروت فلم يرِد عليه الذكر من أي من الأشخاص الذي قابلتهم لجنة المراجعة. وهذا يعني بالنسبة لها وجود مشاركة محدودة من جانب أعضاء الهيئة الأكاديمية في إعداد قائمة مخرجات التعلُّم تلك، والتي جرى تقديمها كوثيقة مساندة في عملية المراجعة الحالية. أضِف إلى ذلك، ذكر بعض الطلبة أن مُخرَجات التعلُّم هذه ليس لها مكان سوى في مفردات المقررات الدراسية ولا تبدو أنها مكوِّناً أساسيا لهذه المفردات.

توصية رقم (13)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية ــ وبمساعدة من ذوي الخبرات المناسبة – بإعداد ومراجعة مُخرَجات تعلُّم لكافة المقررات الدراسية والبرامج التي تطرحها.

وفيما يتعلق بمقرر التدريب العملي والذي تخصص له ثلاث (3) ساعات معتمدة، ليس هناك توثيقا رسميا يبين مستلزمات وإرشادات وأهداف هذا المقرر، مع عدم وجود مراقبة للطلبة قبل وأثناء فترة التدريب. كما ويستطرد تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية أكثر فيشير إلى أن مقرر التدريب العملي هذا ومتطلباته الحالية، وحتى مع التغييرات الموصى بها بشأنه، لا يستحق بـــأن تخصص له ثلاث ساعات معتمدة. وقد شعرت لجنة المراجعة بالإحباط لسماعها أثناء المقابلات عن عدم وجود دراية بالتوصيات التي تضمنها تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية بخصوص مقرر التدريب العملي.

توصية رقم (14)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعة مقررها الخاص بالتدريب العملي لتتأكد من مساهمته الفاعلة في التدريب الأكاديمي للطلبة، ولكي تبرر عدد الساعات المعتمدة المخصصة لهذا المقرر.

توصية رقم (15)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ إرشادات وضوابط تفصيلية تتعلق بإدارة التدريب العملي والإشراف عليه وتقييمه.

لا تستخدم كلية البحرين الجامعية نظاماً كفوءاً لقياس مقدرة الطلبة على التعلُّم، وهو الأمر الذي يتناقض مع النهج التفصيلي لقياس مدى تحقق مُخرَجات التعلُّم المطلوبة في البرامج الأكاديمية المختلفة على النحو الذي جاء وصفه في تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية والتأكيد الذي قدمته كلية البحرين الجامعية بأنها قد *قامت بإعداد وتطبيق نظام شامل للتقويم في جميع برامجها التعليمية*. كما وأن لجنة المراجعة لم تجد أي دليل على وجود عملية مراجعة شاملة وروتينية فيما يخص تحقيق مُخرَجات التعلُّم البرنامجية. يقوم عضو هيئة التدريس بتقييم مدى تعلم الطالب لمادته بشكل فردي وذلك أثناء تدريسه للمقرر الدراسي.

توصية رقم (16)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ نظام شامل لتقييم مُخرَجات التعلُّم لجميع برامجها التعليمية.

أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنه ليست من الممارسات الشائعة أن يقوم أعضاء الهيئة الأكاديمية بتقديم تغذية راجعة مكتوبة على أوراقهم الإمتحانية. وفي حال أراد أي من هؤلاء الطلبة تغذية راجعة هامة بخصوص أدائه في الامتحان، فعليه في هذه الحالة أن يقوم بالاتصال بعضو الهيئة الأكاديمية صاحب العلاقة شخصياً. وقد ثبت ذلك من خلال إطلاع لجنة المراجعة على الأوراق الإمتحانية التي قُدِّمت لها والتي لم يُكتب عليها سوى القليل من الملاحظات. وأما التحقق من الانسجام والتوافق في عملية التقويم عبر الأقسام والمقررات الدراسية فهو بيد لجنة الامتحانات، والتي يبدو أنها اللجنة الوحيدة الفاعلة في الجامعة.

على الرغم من وجود العديد من المبادرات البناءة الأخرى من جانب أعضاء الهيئة الأكاديمية، تبدو عمليات التقويم مقصورة إلى حد كبير على مبادرات أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتتركز في أحسن الأحوال على التبادل غير الرسمي للأفكار بين هؤلاء الأعضاء ورؤساء أقسامهم. إضافة لذلك، بدا أعضاء الهيئة الأكاديمية أنهم يتبنّون نهجاً حدسيا بعض الشيء فيما يتعلق بتقويم عملية

التعلُّم ولا يدركون الحاجة للتطوير المهني فيما يتعلق بقياس مُخرَجات التعلُّم الخاصة بالمقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية.

إضافة لذلك، لا يوجد هناك تدقيق خارجي لمدى تحقق مُخرَجات التعلُّم كما هو الحال في التدقيق الخارجي للدرجات أو الامتحان الخارجي أو أية صيغة أخرى من صيغ تطبيع الدرجات. وقد استمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع لجنة الامتحانات أن هذه اللجنة تقوم بهذا الدور بشكل جزئي من خلال مراقبة خطط التصحيح والسيطرة على تضخم الدرجات، ولكن لم يتم تأكيد ذلك من قبل مُسجِّل الجامعة، كما ويبدو إن أية عمليات تدقيق خارجي من هذا النوع كانت تتم بصورة غير رسمية. وفي هذا الصدد، تُشجِّع لجنة المراجعة المؤسسة على إعطاء اهتمام فوري بهذه القضايا لكي تضمن جودة أدائها الأكاديمي.

توصية رقم (17)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ نظام للتدقيق الخارجي لعملية التقويم من أجل تقييم مدى تحقق مُخرَجات التعلُّم.

ذكَرَ مدراء البرامج أثناء المقابلات التي أجرتها معهم لجنة المراجعة بأنهم كانوا يستخدمون الملفات الخاصة بالمقررات الدراسية من أجل تقييم عمليتي التعليم والتعلُّم. ولذلك، فقد طلبت اللجنة الإطلاع على مثل هذه الملفات لأجل المزيد من الفهم لنوع الطريقة المتبعة في التنفيذ والتقويم داخل الفصول الدراسية. وكانت الملفات التي قُدِّمت إلى لجنة المراجعة عبارة عن ملفات أولية للغاية ولم تبدو أنها متطابقة مع ما قد يتوقعه المرء في ملفات من هذا النوع. وقد تألفت تلك الملفات من مفردات المنهج الدراسي، وبعض المواد الإمتحانية المختلفة مع نماذج من أعمال الطلبة. ولم تبدو تلك الملفات أنها موجهة نحو التحسين المستمر لطريقة تقديم المقرر الدراسي الذي تُعنى به. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تحثُّ المؤسسة على وضع وتنفيذ معايير لبُنية ومحتوى ملفات المقررات الدراسية المستخدمة لأغراض تقييم عمليتي التعليم والتعلُّم.

توصية رقم (18)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ معايير خاصة ببُنية ملفات المقررات الدراسية المُعدَّة لأغراض تقييم عمليتي التعليم والتعلُّم لكي تتضمن هذه الملفات مقاييس مباشرة وغير مباشرة لأداء الطلبة، مع واجبات وامتحانات متدرجة، إلى جانب مراجعة عضو الهيئة الأكاديمية المكلَّف بتدريس المقرر، وخطط للتحسين.

تبدو كلية البحرين الجامعية أن لديها نظاماً غير مكتمل لإدارة المعلومات. ومع ذلك، ليس هناك وصفاً واضحاً لهذا النظام المستخدم في إدارة المعلومات أو لمُخرَجات أو لحجم الدعم الذي يقدمه لعملية اتخاذ القرارات الأكاديمية. وتذكر المؤسسة أنه ستكون هناك حاجة لنظام إدارة معلومات من أجل متابعة السجلات وتحليل مؤشرات الأداء الأساسية للجامعة وإعداد التقارير الخاصة بهذا الأداء؛ ولكن لجنة المراجعة لم تجد عينة من تقارير الإدارة ضمن المواد والوثائق المساندة التي قدمتها المؤسسة. وقد تضمنت إحدى الخلاصات الإحصائية التي أعدها مسجِّل الجامعة جميع الإحصائيات الأساسية للقبول والتسجيل وبعض البيانات الأخرى الخاصة بالمعاملات. ولكن تلك البيانات لم تكن الهدف من ورائها أية عملية علاجية أو إدارية لتحسين أداء الطلبة أو المحافظة على المعايير الأكاديمية.

توصية رقم (19)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعادة تصميم نظامها الخاص بإدارة المعلومات لكي يتيح متابعة وتحسين أداء الطلبة والمحافظة على المعايير الأكاديمية، إلى جانب كونه سيمثل قاعدة سليمة لعملية اتخاذ القرار.

لقد وجدت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الموظفين بأن نظام إدارة التعلُّم المعروف بنظام الـــ (Blackboard) هو النظام الأوسع انتشارا في المؤسسة، وتشير الإحصاءات إلى أنه النظام الأكثر استخداماً. كما وإن نظام إدارة المكتبة هو الآخر يغطي معظم عمليات المكتبة ويمثل واجهة طلابية من خلال الشبكة المعلوماتية الداخلية الخاصة بالجامعة حيث يستخدمه الطلبة لطلب بعض الخدمات الأساسية مثل طلب استعارة الكتب. هذا ويجري العمل على تنصيب نظام للدرجات ليحل محل النظام اليدوي القديم. وهذه الأنظمة بحاجة لأن تكون لها واجهة أخرى إلى جانب وجودها على شبكة معلوماتية مشتركة أضف إلى ذلك، فإن عدم وجود تشكيلات حوْكمية واضحة للارتباط المباشر ينعكس سلباً على سرعة تدفق المعلومات أو حتى عدم توفرها، الأمر الذي يجعل البيانات المتولدة من هذه الأنظمة مقصورة على المعاملات الأساسية. وفي هذا الصدد، تحث لجنة المراجعة الجامعة على تطوير هيكل متماسك وبُنية تحتية رصينة لمختلف تطبيقات أنظمتها المعلوماتية لتمكنها من إدارة العمليات الأكاديمية بشمولية، لا سيما منها تلك المتعلقة بحاجات الطلبة.

توصية رقم (20)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ هيكل متماسك وبُنية تحتية رصينة لمختلف تطبيقات أنظمتها المعلوماتية لتمكنها من إدارة العمليات الأكاديمية بشمولية، لا سيما منها تلك المتعلقة بحاجات الطلبة.

لقد أبرمت كلية البحرين الجامعية عدداً من الاتفاقيات مع بعض المؤسسات العالمية، ولا تبدو سوى اثنتين من هذه الاتفاقيات قد عادت بالمنفعة على الجامعة، الأولى هي الاتفاقية الموقعة مع مركز الإدارة في الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا وهي لتي مكنَّت كلية البحرين الجامعية من طرح برنامج ماجستير إدارة الأعمال في التمويل الإسلامي. وفي هذا الصدد، تمنح كلية البحرين الجامعية شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بعد إكمال الطالب البرنامج الخاص بهذه الشهادة، ولا تبدو هناك عملية ضمان جودة مناسبة مطبَّقة في هذا البرنامج من جانب الجامعة العالمية الإسلامية. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ هذا البرنامج برمته داخل كلية البحرين الجامعية

على الرغم من وجود ثلاثة من أعضاء الهيئة الأكاديمية من الجامعة العالمية الإسلامية يدرسون في هذا البرنامج.

أما الاتفاقية الثانية فهي الموقعة مع الجامعة الأمريكية ببيروت، حيث أن كلية البحرين الجامعية لديها اتفاق استشاري مع دائرة البرامج الإقليمية الخارجية، والتي تمثل الفرع الاستشاري لكلية العليان لإدارة الأعمال التابعة للجامعة الأمريكية ببيروت. والهدف من هذه الاتفاقية هو مساعدة كلية البحرين الجامعية في عدد من العمليات الأكاديمية. وعلى الرغم من الاتفاقية الأخيرة قد جرى توقيعها في الوقت المناسب للمساعدة في التهيؤ لعملية المراجعة هذه، يعود التعاون مع الجامعة الأمريكية ببيروت إلى عام 2005 ويضمن بصورة أساسية مساعدة كلية البحرين الجامعية في الجانب الأكاديمي من عملياتها. ولا يمكن اعتبار علاقة كلية البحرين الجامعية بالجامعة الأمريكية ببيروت علاقة ائتلاف أكاديمي. وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح في العقد الاستشاري الموقّع بين الطرفين حيث تنأى الجامعة الأمريكية ببيروت بنفسها بوضوح كمؤسسة أكاديمية ذات سمعة عريقة عن أي ارتباط أكاديمي مع كلية البحرين الجامعية. ومع ذلك، فقد كان دور هذه الجامعة مركزياً في إعداد تقرير التقييم الذاتي، والخطة الاستراتيجية المعدلة، والوثائق الأساسية لهذه الممارسة الراهنة.

هذا وتشمل علاقات التعاون الأخرى لكلية البحرين الجامعية اتفاقية موقعة مع معهد التصنيع (Institute for Manufacturing) في جامعة كامبريدج (Cambridge University) لطرح برنامج في البحث العلمي والابتكار إلى جانب تقديم الخدمات الاستشارية الخاصة بالمنطقة. وليس من المتوقع أن يكون أي أثر يذكر لهذه الاتفاقية بالنسبة للبرامج الأكاديمية لكلية البحرين الجامعية وتبدو أنها ذات سمة تجارية. ومع ذلك، ومن خلال المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطلبة، بدا بعضهم متمسكا برأي مفاده أن الجامعة الآن لديها ارتباطاً أكاديمياً مع جامعة كامبريدج، الأمر الذي سيمكنهم من مواصلة الدراسة في تلك الجامعة. وعلى الرغم من عدم ما يشير على أن كلية البحرين الجامعية قد أوصلت فكرة خاطئة عن الإطار الحقيقي لاتفاقيتها الموقعة مع جامعة كامبريدج، يبدو من الأهمية تصحيح مثل هذه التفسيرات الخاطئة.

كلية البحرين الجامعة لديها اتفاقيات معلنة مع عدد من المؤسسات الأخرى، وذلك بحسب المواد المساندة لتقرير التقييم الذاتي. وتشجع لجنة المراجعة الجامعة على المزيد من التوسع في تعاونها

مع المؤسسات في مجالات محددة يمكن لها أن تساهم في تحقيق رسالة المؤسسة ورؤيتها. كما وتشجعها على التقييم الدوري لجميع أوجه التعاون هذه.

تأكيد رقم (1)

تؤكد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على جهود كلية البحرين الجامعية بعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات العالمية، وتحثُّ الجامعة على وضع خطط إجرائية مناسبة لبعض هذه الاتفاقيات، واستبعاد تلك الاتفاقية الغير ممكنة التنفيذ.

5. ضمان الجودة وتعزيزها

لقد تسبب غياب عمليات التقييم والمراجعة الفاعلة للوحدات الأكاديمية والإدارية في كلية البحرين الجامعية بإعداد تقرير تقييم ذاتي يحتوى بين طياته على القليل من الأمثلة التي توضع العديد من جوانب التقيُّد بالمعايير المنبثقة من مؤشرات الجودة التي يضعها مجلس التعليم العالي. إن الاهتمام بالمعايير المرتبطة بمؤشرات الجودة لابد وأن يكون قد تمخض عن الكثير من التأمل الذاتي والخطوات الفعلية لخلق مقاييس مباشرة وغير مباشرة لقياس الأداء، وبإعداد نظم تخلق البيئة المناسبة للتحسين المستدام. كما وإن غياب مثل هذه الأدلة الساندة ينطبق كذلك على إدارة عمليات الجودة في كلية البحرين الجامعية ويشير إلى غياب الاهتمام بالمؤشر الثاني عشر من مؤشرات وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والخاص بضمان الجودة وتعزيزها.

إن أنظمة ضمان الجودة في كلية البحرين الجامعية لا تزال في مراحلها الأولية للغاية. وقد سمعت لجنة المراجعة عن التزام رئيس المؤسسة بتقديم تعليم يتسم بالجودة لطلبة الجامعة. ومع ذلك، فإن اللجنة لم تجد فهماً واضحاً ومشتركاً سواء من الإدارة أم من المستويات الأخرى من الموظفين في عموم الجامعة لما يعنيه مفهوم "التعليم المتصف بالجودة". وبينما قامت الجامعة حديثاً بتشكيل لجنة ضمان الجودة، فإن الصلاحيات الممنوحة لهذه اللجنة لا تزال قيد التطوير مع عدم وجود إطار للجودة لتوجيه عمل ونشاط هذه اللجنة. كما وليست هناك وحدة أو جهة وظيفية محددة في كلية البحرين الجامعية تُعنى على وجه التحديد بضمان الجودة أو بالبحث المؤسسي.

آلية التغذية الراجعة الوحيدة والواضحة في كلية البحرين الجامعة هي طريقة الاستطلاع الذي يُقدَّم في نهاية الفصل الدراسي تحصيل التغذية الراجعة من الطلبة، وهو يستهدف في المقام الأول تقييم الطلبة لأداء أعضاء الهيئة الأكاديمية أكثر من كونه تقييما للفصل الدراسي نفسه. كما ولا تبدو الوحدات الأخرى في المؤسسة قد قامت بعملية تقييم لأدائها بأية آلية من الآليات. إن غياب مثل هذه التغذية الراجعة الروتينية والبيانات الأولية يحول دون القيام بتقييم أية تحسينات مقبولة ومجدية. وإلى جانب ذلك، فإن كلية البحرين الجامعية ليس لديها دليل جودة خاص بها ويضم السياسات والإجراءات ذات العلاقة ، كما أنها تفتقر لأي عملية مراقبة وتحقق من إتباع ضوابط مجلس التعليم العالي بحكم الترخيص الممنوح لها.

لقد بدا واضحاً من خلال المقابلات التي قامت بها لجنة المراجعة مع الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية أن بعض التحسينات والاستجابات فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية والخدمات قد جاءت نتيجة للطلبات المقدمة لرئيس المؤسسة. وعندما تساءلت لجنة المراجعة أثناء المقابلات عن وجود عمليات تقييمية، سمعت اللجنة من على لسان عدد من الموظفين أن تلك العمليات كانت عبارة عن تغذية راجعة شفوية، مع عدم وجود تغذية راجعة موثقة أو تحليل أو عملية ما من شأنها أن تقود للتحسين. ومن هنا، فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة على تطوير إطار للجودة من خلال المناقشات والحوارات التي تشمل مجتمع كلية البحرين الجامعية ككل، وعلى توثيق إطار ضمان وتعزيز الجودة، والسياسات والإجراءات والأدوات التقييمية، كلها في دليل مؤسسي لضمان الجودة، مع تحديد مسؤولية إعداد هذا الدليل ونشره وتحديثه. كما ويتوجب على المؤسسة بأن تضمن القيام بعمليات التقييم الروتينية التي تتضمن استخدام مقاييس مباشرة وغير مباشرة للأداء في كافة البرامج الأكاديمية والخدمات المقدمة في كلية البحرين الجامعية، وأن تضمن كذلك تحليل المعلومات واستخدامها في عملية التحسين المستمر.

توصية رقم (21)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ منهج رصين ومتناسق لضمان الجودة بحيث يكون متمركزا حول التحسين المستمر للجودة أكثر مما يُعنى بمجرد التقيد بالتعليمات وبالتصحيح، وأن يكون متداخلاً مع كافة جوانب الجامعة بما

فيها الحاكمية، والإدارة، والوظائف الأساسية المتمثلة بعمليتي التعليم والتعلُّم، والبحث العلمي ومشاركة المجتمع.

لاحظت لجنة المراجعة عملية المراجعة المؤسسية والبرنامجية الشاملة التي قامت بها الجامعة الأمريكية ببيروت، وهي المراجعة التي وردت الإشارة إليها كجزء من الخطة الاستراتيجية المعدلة (يونيو 2009) لكلية البحرين الجامعية. وتنظر لجنة المراجعة إلى الاستشارة التي تقدمها الجامعة الأمريكية ببيروت على أنها نقطة قوة، لا سيما وأن المراجعة الأخيرة قد تضمن توصيات محددة للغاية ومقترحات للتحسين. ومما أثار قلق لجنة المراجعة الأفراد المسؤولين عن البرامج والخدمات التي كانت خضعت للمراجعة لم يطلعوا على وثيقة المراجعة على النحو الذي قُدّمت فيه اللجنة المراجعة الحالية؛ كما ولم يُطلب أولئك الأشخاص الرد على النقاط التي أثارتها عملية المراجعة أو القيام بخطوات عملية لتنفيذ تلك التوصيات التي بدت بناءةً فيما يتعلق بتعزيز الجودة. وبما أن الوقت المطلوب المحدد للقيام بذلك قد بدأ ينفذ، فإن لجنة المراجعة تشعر بعدم الارتياح من عدم الاهتمام بتوصيات الجامعة الأمريكية ببيروت والتعامل بالقدر المطلوب من السرعة بما يعود بالمنفعة على المؤسسة وطلبتها الحاليين وموظفيها.

توصية رقم (22)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتقديم خطة عمل بتوقيتات محددة تبين فيها كيفية تنفيذ "الخطة الاستراتيجية المعدلة"، بما فيها التغييرات المقترحة في التشكيلات والبرامج والخدمات، وتحديد المسؤولين عن القيام بكل قضية، وكيفية مراقبة التقدم الذي سيتم إحرازه نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

6. جودة التعليم والتعلُّم

يصف تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية طرق التقويم المستخدمة في مراجعة البرامج الأكاديمية ويستطرد بالقول بأن " كلية البحرين الجامعية وضعت ونفَّذت عمليات منسقة لإعداد ومراقبة وتقييم وتعديل محتوى مناهجها الدراسية وطرق تقديمها، وبصورة مستمرة من أجل المواكبة الأفضل مع رسالة كلية البحرين الجامعية". ومع ذلك، لا يقدم التقرير أي نموذج لمثل هذا التقويم ولم تجد لجنة المراجعة أي دليل على ذلك أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها للمؤسسة. أضف إلى ذلك، تمخضت عملية المراجعة التي قامت بها الجامعة الأمريكية ببيروت عن مجموعة من التوصيات لعمل بعض التغييرات في البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية، ومع ذلك، فقد بدا رؤساء الأقسام الأكاديمية أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة أنهم ليسوا على دراية بمثل تلك التوصيات على الرغم من أن تقديمها قد جرى في شهر يونيو عام 2009؛ كما ولم تكن هناك عملية رسمية للتعامل مع التغييرات الموصى بها. وقد أوكِلت إلى اللجنة التنفيذية مهمة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وهي الخطة التي صدرت فيها التوصيات الخاصة بالمناهج الدراسية. ومع ذلك، فقد ذُكِر تشكيل لجنة منفصلة للأشراف على تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

ومن جوانب النقص الأخرى التي أشار إليها تقرير الخطة الإستراتيجية المعدلة، عدم الاهتمام من قبل أعضاء الهيئة الأكاديمية فيما يخص المقررات الدراسية التي تعد متطلبات سابقة للمقررات الأخرى وعدم وضوح أمرها بالنسبة للطلبة. كما ولا يتم التقيد على الدوام بما يرد في كتيبات توصيف مفردات المقررات الدراسية خلال تنفيذ المقرر، وأن الأمر يترك كليا للمدرسين في اختيار وسائل تحديث توصيف المقرر على النحو الذي يرونه مناسبا لوضعهم الخاص. كما وتبدو بعض المقررات الدراسية بدون مفردات خاصة بها. إضافة لذلك، فقد بدت محتويات بعض المقررات الدراسية قديمة ولا تبدو أن هناك آلية لمراجعة مفردات المقررات الدراسية بصورة رسمية وعلى نحو منتظم. وقد كانت أولى التوصيات التي قدمها تقرير الخطة الإستراتيجية المعدلة هي أن يتم وضع عملية مراجعة رسمية للمنهج الدراسي إلى جانب عملية لضمان الجودة للتخفيف من حدة جوانب النقص المشار إليها في أعلاه. ولكن ذلك لم يتأكد للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية التي قامت بها للمؤسسة مادامت نتائج ذلك التقرير لم يتم نقلها للمعنيين بها. كما ولم يظهر خلال تلك الزيارة وجود عملية استعداد للقيام بالتحرك من أجل إحداث التغييرات التي أوصى بها ذلك التقرير. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة كانت تتوقع أن أيا من تلك التغييرات

ومتابعة توصيات تقرير الخطة الإستراتيجية المعدلة كان يجب أن يتم على يد لجنة المناهج الدراسية وتشكيلات ضمان الجودة الأخرى المعنية بها، فقد أُبلغِت اللجنة أثناء المقابلات التي قامت بها أن تنفيذ مثل هذه التغييرات سوف يتم من خلال رئيس الجامعة.

توصية رقم (23)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن على كلية البحرين الجامعية أن تقوم بوضع عملية مراجعة رسمية للمناهج الدراسية للقيام بإدخال التغييرات والتحسينات القائمة على الأدلة على برامجها ومقرراتها الدراسية.

في ظل غياب اللجان الأكاديمية ذات العلاقة، كلجنة المناهج الدراسية مثلاً، تبدو عملية إعداد وتطوير البرامج والمناهج الدراسية أنها عملية *غير مُخطط* لها وتتم عبر التسلسل الهرمي لسلطة القرار الأكاديمي؛ إذ يتقدم أعضاء الهيئة الأكاديمية بطلب إجراء تغيير ما في مقرراتهم الدراسية الموجودة أو بطلب استحداث مقرر دراسي جديد، ثم يناقشون هذا الطلب مع مدير البرنامج، والذي يقوم بدوره بمناقشة الموضوع مع اللجنة التنفيذية. وقد أشار أحد مدراء البرامج إلى وجود "*لجنة مفردات دراسية*" يتم من خلالها دراسة مثل هذه التغييرات، ولكن لجنة المراجعة لم تجد دليلاً على وجود مثل هذه اللجنة. ويبدو أن اللجنة التنفيذية، والمكونة في غالبيتها من عدد من المدراء (أربعة مدراء وثلاثة رؤساء أقسام) تلعب دوراً أساسياً في المراجعة وفي المصادقة على المقررات الدراسية الجديدة والبرامج، والتي يجري فيما بعد رفعها لمجلس الأمناء. هذا ويشير تقرير الخطة الاستراتيجية المعدلة كذلك إلى أن رئيس الجامعة يقوم، في بعض الأوقات، بالإشراف مباشرة على التغييرات المطلوبة في محتوى المقرر الدراسي.

توصية رقم (24)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ عملية واضحة لاتخاذ القرارات الخاصة بتغيير المناهج الدراسية، على أن تتشكل هذه اللجنة في المقام الأول من الأكاديميين بدلا من مجموعة من المدراء.

كما ويشير تقرير الخطة الاستراتيجية المعدلة أيضا إلى أن توصيفات المقررات الدراسية قد تُرِكت على ما هي عليها منذ البدء بتدريس البرامج الأكاديمية وأن لأعضاء الهيئة الأكاديمية الحرية بإحداث التغييرات التي يريدونها في مفردات المقرر الدراسي دون أي حاجة بالرجوع لجهة ما. وقد لاحظت لجنة المراجعة أيضاً أدلة على أن بعض المقررات الدراسية في طريقها للتقادم مع وجود أحد الأمثلة الوارد ذكرها في تقرير الخطة الاستراتيجية المعدلة. إضافة لذلك، أشار تقرير الخطة الاستراتيجية المعدلة إلى مشكلة التكرار بين المقررات الدراسية المختلفة وحتى بين البرامج الأكاديمية نفسها.

وفي ما عدا الاستعانة الاستشارية المشار إليها مع الجامعة الأمريكية ببيروت، لم تكن هناك عمليات مراجعة خارجية تذكر للبرامج الأكاديمية على الرغم من أن برامج الدراسات الأولية وبرامج الدراسات العليا قد جرى إعدادها بداية بالتعاون مع جامعة ماك ماستر (McMaster University) كما ورد ذلك مسبقاً. كما وتدَّعي كلية البحرين الجامعية بأنها تتبع إرشادات الشبكة العالمية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE) ووكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة (UK QAA) إلى جانب بعض هيئات ضمان الجودة الأخرى. ومع ذلك، لم تجد المراجعة دليلا على وجود عملية ضمان جودة رسمية مُطبَّقة في الجامعة من أجل ضمان معايير أكاديمية سليمة، كما ولم تخض الجامعة لأي عملية ضمان جودة نظامية لحد الآن. وقد أصر أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين خضعوا للمقابلة مع لجنة المراجعة على أن جودة المنهج الدراسي تعد إحدى نقاط قوة الجامعة ولكنهم لم يتمكنوا من تقديم مبرر ملموس إلى لجنة المراجعة حول كيفية تقييم هذا المنهج.

لقد استمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الطلبة والخريجين إلى تقدير هؤلاء لالتزام أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة وجهودهم في مساندة الطلبة في عملية التعلُّم وتطورهم الشخصي. ومع ذلك، فإن هذا الاهتمام بالخبرات التعليمية للطلبة هو عرضة للخطر المتزايد بسبب الضغط الناجم عن العبء التدريسي الكبير والمعدل العالي لتبدل أعضاء الهيئة الأكاديمية. إضافة لذلك، وبسبب وضع الجامعة كمؤسسة تعليمية بالدرجة الأولى، فإن غالبية هؤلاء الأعضاء – إن لم نقل كلَّهم – منشغلون بعملية التدريس أكثر من انشغالهم بالقضايا والمعارف العلمية. ونتيجة لذلك، هناك القليل من الأدلة على إثراء عملية التدريس وربطها بالقضايا والنشاطات العلمية الراهنة. وعلى الرغم من الادعاءات التي يسوقها تقرير التقييم الذاتي وتقرير مراجعة البرامج الأكاديمية عن وجود آليات لضمان إبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية على إطلاع بالمستجدات والتطورات التي تحصل في مجال تخصصاتهم، وأن هؤلاء الأعضاء يتلقون التشجيع على الابتكار في طرق تنفيذ البرامج الأكاديمية، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على دعم هذا الإدعاء. إلى جانب ذلك، فإن مفردات وتوصيفات المقررات الدراسية المقدَّمة بمعية تقرير التقييم الذاتي لا تعطي أهمية تذكر لعنصر الابتكار في عملية التدريس وليس هناك إشارة تذكر على أي دعم لإعطاء فرصة للتطوير والابتكار في عملية التدريس.

توصية رقم (25)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمنح موظفيها فرصا للنمو لدعم طرق التدريس التي تقوم على الابتكار جنباً إلى جنْب مع المعرفة العلمية في تخصصاتهم المختلفة.

تشير المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة إلى تباين جودة التدريس في أروقة المؤسسة؛ هناك بعض الأعضاء ممن يشجع بقوة على التعلُّم التجريبي أثناء تدريسهم لمقرراتهم الدراسية كما ويقدمون لطلبتهم المعارف المستندة إلى الأدلة أثناء عملية التدريس. ونظراً لوجود العديد من أعضاء الهيئة الأكاديمية ممن لديهم الخبرة في العمل الميداني، يحاول هؤلاء الأعضاء أن يستحضروا إلى الفصل الدراسي الذي يدرِّسون فيها المعرفة العملية

التي يختزنونها ويحاولون إطلاع طلبتهم على أحدث التطورات الحاصلة في الميدان. كما وقد تحدَّث أحد المسؤولين في الجامعة بإندفاع، وهو أيضا عضو هيئة تدريس متفرغ فيها، عن تخريج "قادة" بدلا من مجرد تخريج أفراد عاملين. وقد كان لهذا القول صدى بين الطلبة والخريجين وأرباب العمل أثناء المقابلات التي أجرتها معهم لجنة المراجعة. ولكن لم تكن هناك وثائق أو عمليات داعمة لهذا القول، كما ولم يكن هو جزءٌ من استراتيجية تعليمية منتظمة أو من فلسفة تعليمية رائجة في عموم الجامعة، ولم تبدو الجامعة نفسها أنها تقدم أي نوع من أنواع الدعم التعليمي لعمليتي التعليم والتعلُّم.

يُستخدم النظام المعروف بـــ (Blackboard) كنظام لإدارة التعليم من أجل دعم نموذج التعلُّم الإلكتروني المُدمج، ولكن لم يكن هناك دليل على كيفية استخدام هذا النظام بخصوص أي عنصر ابتكار في عملية التدريس، أي لا شيء سوى استخدام النظام ليكون بمثابة مستودع للمصادر المتعلقة بالمقرر الدراسي وأداة للتواصل مع الطلبة. وقد أكَّدت المقابلات التي أُجريت مع الطلبة الاقتصار على مجرد الاستخدام البسيط لهذا النظام.

وعلى الرغم من أن الجامعة تدّعي تطبيقها لأسلوب تقييم الطلبة لعملية التدريس بشكل منتظم، فإن لجنة المراجعة قد وجدت خلال المقابلات التي أجرتها مع الطلبة أن هذه العملية ليست بالمنتظمة وأنها لا تحدث إلا أحياناً قليلة. كما وليست هناك عملية مُماثلة لطلبـــة برنـــامج ماجســـتير إدارة الأعمال. كما أن نماذج التقييم الطلابي لعملية التدريس لا تتضمن اسم المقرر الدراسي المعني ولا الجزء المعني من المقرر ولا اسم المحاضر كذلك، إذ أن الطلبة يقومون بعمل هذا التقيـــيم علـــى نماذج مجهولة بعد توزيعها عليهم، وهو الأمر الذي قد يمثل تهديدا لرصانة وجديّة عملية التقـــويم هذه. إضافة إلى ذلك، لا تبدو أن هناك عملية منظمة لتحصيل التغذيـــة الراجعـــة لهـــذا التقـــويم ومعالجتها، كما لا يوجد تحليل أو تبويب لنتائج هذه العملية. وإضافة لذلك، يـــتم اســـتخدام هـــذه العملية بشكل صارم في قرارات استبقاء أعضاء الهيئة الأكاديمية دون إعطاء التغذيـــة الراجعـــة منها لهؤلاء الأعضاء أو للطلبة. ويتم أحيانا استدعاء أعضاء الهيئة الأكاديمية من قبـــل رؤســـاء الأقسام لمناقشة بعض الشكاوى التي يتقدم بها الطلبة عنهم، ولكن هذه العملية لـــيس لهـــا صـــفة رسمية.

توصية رقم (26)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإجراء عملية التقييم الطلابي لعملية التدريس بشكل منتظم لكل من مقررات الدراسات الأولية والدراسات العليا، وأن يتم تحليل البيانات المتحصلة من هذا التقييم واستخدامها كأساس لتحسين عمليتي التعليم والتعلُّم.

توفر الجامعة لخريجيها رابطاً على موقعها الإلكتروني لإدخال بياناتهم والتواصل مع الجامعة، ولكن ليست هناك إشارة لأي صيغة من صيغ التغذية الراجعة التي يقدمها هؤلاء الخريجون. ومع ذلك، فقد سمعت لجنة المقابلة أثناء المقابلات التي قامت بها مع الخريجين عن مستوى عالٍ من الرضا عن المؤسسة لدى هؤلاء الخريجين، فقد أشادوا بكلية البحرين الجامعية لجودة التعليم، واستخدام طرق التدريس بمساعدة الحاسب الآلي، والأعداد الصغيرة من الطلبة في صفوف الدراسة والتي تعزز من خبرات التعلُّم، والجو العائلي في المؤسسة، والتعليم القائم على الممارسة، والمنهج الدراسي الحر، ومتابعة الطلبة عن كثب أثناء فترات التدريب العملي. كما وعبر أرباب العمل الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن رضاهم بمُخرَجات الخريجين. ومع ذلك، لم تجد لجنة المراجعة أية آليات منظمة للتعرف على رضا الجهات ذات العلاقة عن جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسة.

توصية رقم (27)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آليات رسمية لتحديد رضا أرباب العمل والخريجين عن جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسة.

7. مساندة الطلبة

هناك أدلة كثيرة على شيوع ثقافة التركيز على الطلبة في أروقة كلية البحرين الجامعية، حيث أظهر جميع الموظفين – الأكاديميون منهم والإداريون– إلتزاماً نحو تعلم الطلبة وأن يكون هؤلاء الطلبة بحالة جيدة. وقد سمعت لجنة المراجعة أثناء المقابلات التي أجرتها مع الطلبة بأن الموظفين – بما فيهم رؤساء الأقسام ورئيس الجامعة – يمكن الوصول إليهم بسهولة من قِبل الطلبة وأنهم جميعا سيستجيبون لتلبية احتياجاتهم. وسمعت اللجنة كذلك بأن جميع الطلبة – بما فيهم الطلبة من خارج مملكة البحرين– يُعامَلون بدرجة متساوية من الاحترام والاهتمام.

تزكية رقم (1)

تزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي كلية البحرين الجامعية لشيوع ثقافة الاستجابة للحاجات الفردية للطلبة في أروقتها.

هناك مِنحاً دراسية تُمنح للطلبة ذوي الدرجات العالية، حيث كان هناك عدداً لا بأس به من الطلبة الحاصلين على منحة دراسية بنسبة دعم 100% في الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمية 2009–2010، على الرغم من أن غالبية هذه الزمالات كانت مدعومة من جهات من خارج الجامعة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد أية سياسة يتم بمقتضاها تنفيذ تخصيص الزمالات الدراسية، وليس هناك من الوثائق ما يشرح كيف يتسنى للطلبة التقدم للحصول على المنحة الدراسية والطريقة التي يتم بموجبها تقييم هذه الطلبات.

توصية رقم (28)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ المعايير الدراسية والإجراءات الخاصة بها فيما يتعلق بتخصيص الزمالات الدراسية.

لم تقم الجامعة لحد الآن ببناء آلية لمراقبة وتحديد الطلبة المُعرَّضين لخطر الرسوب. إضافة لذلك، وحتى فيما لو تم تحديد مثل هؤلاء الطلبة فإن كلية البحرين الجامعة ليست لديها طريقة ذات إطار رسمي لتقديم المساعدة لمثل هؤلاء الطلبة. وعليه، فإن لجنة المراجعة تُشجِّع الجامعة على وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتحديد ومساعدة الطلبة الضعفاء أكاديميا.

توصية رقم (29)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات لتحديد ودعم الطلبة الضعفاء أكاديميا.

يُتاح للطلبة أثناء دراستهم في البرامج الأكاديمية الإطلاع على بُنية البرنامج الذي يدرسون فيه ومواعيد الامتحانات والدرجات النهائية للمقررات الدراسية،... إلخ، مع منحهم حق الاعتراض والتظلّم. ومع ذلك، فإن مشاركة القسم الأكاديمي في هذه العملية ليس موثقا، وقد تلقت لجنة المراجعة إفادات متناقضة بهذا الخصوص من أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين خضعوا للمقابلة.

ترى لجنة المراجعة أن الجامعة لا تقدم الكثير من خدمات الدعم الطلابي لطلبتها والتي من المعتاد أن تقدمه أي جامعة أخرى. وتشمل هذه الخدمات خدمات الاستشارة والتوجيه، والتخطيط الوظيفي، والخدمات الصحية.

توصية رقم (30)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقدم كلية البحرين الجامعية خدمات التوجيه المهني والتخطيط الوظيفي والخدمات الصحية لطلبتها لكي تساهم في جعلهم بالوضع المناسب وفي نجاحهم الأكاديمي.

8. الموارد البشرية

تشعر لجنة المراجعة بالقلق حيال التبدُّل الكبير في الموظفين إلى جانب غياب الشفافية في التعيين، إذ لا توجد هناك خطة إستراتيجية للتوظيف واستبقاء الموظفين ذوي الجودة العالية. كما ولا توجد عملية منظمة لجمع البيانات حول تبدل الموظفين. كما ويعطى غالبية أعضاء الهيئة الأكاديمية الحد الأقصى من عدد الساعات التدريسية (بحسب ما هو محدد من قبل مجلس التعليم العالي) كمقياس عام دون وجود تخفيض في هذا العبء لأغراض التفرغ العملي و/أو لتحمل المسؤوليات الإدارية. إن كافة العمليات المرتبطة بالتوظيف، بما فيها الإعلان عن الوظائف، والاتصال من الأشخاص المُعرِّفين، ومقابلة المرشحين يجب أن تكون بأقصى قدر ممكن من الشفافية وأن تتضمن استشارة وآراء الجهات المعنية في الجامعة. كما أن التعيينات بحاجة لأن تتسم بالشفافية وأن عملية اختيار الموظفين الأكاديميين بحاجة لأن تسترشد بشكل واضح بآراء أولئك المعنيين بعمليتي التعليم والتعلُّم. إضافة لذلك، فإن تجديد عقود العمل سنة واحدة أو سنتين أحياناً يجب أن تتم بالسرعة الممكنة في السنة الأولى أو الثانية من عمل عضو الهيئة الأكاديمية في المؤسسة لكي يضمن هؤلاء الأعضاء استمرارهم في العمل بوظائفهم.

توصية رقم (31)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ خطة إستراتيجية للموارد البشرية لأجل تعيين واستبقاء العناصر الأكاديمية عالية الجودة.

تسلمت لجنة المراجعة مجموعة من السياسات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية يعود تاريخها للرابع والعشرين من شهر يناير من عام 2010. وتلاحظ اللجنة الدور الذي يلعبه رئيس الجامعة في جميع الطلبات التي تتطلب موافقة الرئيس، إلى جانب ملاحظة اللجنة للدور المسبق والكبير للرئيس في عمليتي الاختيار والتعيين. وبما أن التعامل العادل والمتساوي هو أحد الأبعاد الأساسية في الأوساط الأكاديمية، فإن لجنة المراجعة تحثُّ الجامعة على تطبيق هذه السياسات بصورة متناسقة ومتساوية.

توصية رقم (32)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطبيق سياسات وإجراءات الموارد البشرية بصورة متناسقة ومتساوية.

ليست هناك دراسة استطلاعية ومطبقة للتعرف على رضا الموظفين وليست هناك خطة لتحسين بيئة العمل والتعلُّم بالنسبة للموظفين تقوم على أساس الأدلة. ففي الوقت الذي ينظر فيه الموظفين بإيجابية للتسهيلات المادية في بيئة العمل، هناك القليل من الأدلة على أن الإدارة العُليا للمؤسسة قد ساندت بفاعلية عملية بناء مجتمع من الكوادر العلمية بين صفوف الموظفين. وقد ذُكِر للجنة المراجعة أن المؤسسة تعكف على وضع عملية على مستوى عموم المؤسسة لتثمين أداء الموظفين. وفي هذا الصدد، تحثُّ لجنة المراجعة المؤسسة على اغتنام الفرصة من أجل وضع خطط تطويرية بالاستناد إلى الحوارات الفردية مع موظفيها وأن تستخدم المعلومات التي تحصل عليها من هذه الحوارات في إثراء خططها الخاصة بتطوير الموظفين على كافة مستويات المؤسسة.

توصية رقم (33)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتصميم وتنفيذ دراسة استطلاعية للتعرف على رضا الموظفين، وأن تستخدم نتائج هذه الدراسة في تحسين بيئة العمل والتعليم.

لدى كلية البحرين الجامعية مجموعة السياسات الخاصة بالشكاوى، ولكن لجنة المراجعة قد وجدت أثناء المقابلات التي قامت بها بأن الموظفين ليسوا على دراية بمثل هذه السياسات. كما أن اللجنة لم تجد أي دليل يذكر على تنفيذ هذه السياسات. ومن هنا، فاللجنة تشجِّع المؤسسة على أن تضمن بأنها تنشر وتوزِّع هذه السياسات في أرجاء المؤسسة.

توصية رقم (34)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع آليات تضمن تنفيذ السياسات الخاصة بالشكاوى وأن تضمن بأن جميع موظفيها على دراية بمثل هذه السياسات.

قُدِّمت إلى لجنة المراجعة أدلة على وجود عملية لتعريف الموظفين الجدد بالمؤسسة تم تنفيذها من خلال تنظيم جولة ميدانية لهؤلاء الموظفين في أروقة الحرم الجامعي والاستعانة بأحد الموظفين ليقدم لهم حزمة من المعلومات ذات العلاقة بمجال عملهم في المستقبل. كما وتتم دعوة هؤلاء الموظفين للقاء تعارف اجتماعي بعد مباشرتهم لمهامهم الوظيفية في المؤسسة. ومع توسع المؤسسة ونموها، ستبرز الحاجة إلى تطوير عملية التعريف هذه ووضعها بإطار رسمي أشمل.

تقدِّم كلية البحرين الجامعية الدعم لأعضاء الهيئة الأكاديمية لحضور المؤتمرات والنشاطات التدريبية. وفي الفترة ما بين شهري يوليو وديسمبر من عام 2009 استفاد تسعة أعضاء من هذه السياسات. كما وحضر أحد الأعضاء ورشة عمل في جامعة البحرين في حين شارك اثنان من الموظفين الإداريين في برنامج تمكين التطويري. أما النشاطات التي شارك بها الموظفون خارج مملكة البحرين فكانت مرتبطة بتدريس اللغة الإنجليزية، والقيادة النسوية. كما وكان القليل من تلك الفقرات على صلة بالبحث العلمي، إذ يمكن تصنيف غالبيتها على أنها كانت نشاطات تدريبية أو تطويرية. ولم يكن واضحاً لدى لجنة المراجعة كيف برزت هذه النشاطات من بين دراسة مسحية شاملة للاحتياجات والأولويات التطويرية.

توصية رقم (35)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتنفيذ خطة متجانسة للتطوير الوظيفي يتم تحديثها سنويا بناءً على المعلومات المتحصلة من مراجعات منفردة ومن التقرير المتعلق بحاجات البرامج والأقسام.

لم تجد لجنة المراجعة دليلاُ على أن كلية البحرين الجامعية لديها إجراءات خاصة بالترقية أو المكافآت. فلو كان الأمر كذلك بالفعل فإنه ربما يشكل أحد عاملاً مؤثرا على استبقاء الموظفين ودرجة دافعيتهم للعمل. ومن هنا فإن لجنة المراجعة تشجع الجامعة على تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات تحفيزية وتقديرية شفافة.

توصية رقم (36)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بتطبيق سياسات وإجراءات شفافة لتقدير ومكافأة أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية والمستويات العالية من الدافعية.

9. البُنية التحتية: المكتبة وتقنية المعلومات والاتصالات والمصادر المادية

قامت لجنة المراجعة بجولة في الحرم الجامعي للوقوف على البُنية التحتية لكلية البحرين الجامعية، إذ وجدت اللجنة أن الحرم الجامعي يتكون من ثلاث مبانٍ كل واحدٍ منها يتألف من ثلاثة طوابق. كما وأن الصفوف الدراسية، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس، ومختبرات الحاسوب مجهزة بشكل جيد ومزودة بأجهزة تلفاز وحاسبات وأجهزة حاسوب وأجهزة العرض بتقنية الكريستال السائل (LCDs) وأجهزة التوصيل اللاسلكي لشبكة الإنترنت العالمية والموقعية (Intranet) مع وجود لوحات الكتابة (السبُّورات). كما ويشتمل الحرم الجامعي أيضا على مقصفين، ومحل لبيع الكتب، وغرفة صغيرة لإقامة أحد الممرضين مع مساحة صغيرة لوقوف السيارات. إلى جانب، ذلك فإن جميع المباني مزوَّدة بمطافئ الحريق المملوءة بمسحوق ثاني أوكسيد الكربون وأجراس الإنذار عن الحريق، ولكن اللجنة لم تلاحظ وجود خراطيم المياه في هذه المباني، كما وأن مخارج الطوارئ غير محددة بشكل واضح، وهو الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من وجود الأرصفة المنحدرة المخصصة لدخول ذوي الاحتياجات الخاصة من مستخدمي الكراسي

المتحركة في الطابق الأرضي من كل بناية، ليست هناك منافذ خاصة بهؤلاء للوصول إلى الطوابق العليا مع غياب المصاعد الكهربائية في تلك المباني. وقد سمعت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي أجرتها مع الموظفين عن عدم وجود أية سياسات فاعلة أو إجراءات مطبَّقة لمساعدة الطلبة الذين لديهم إعاقات بصرية أو سمعية على التعلُّم. كما ويتوجب على الجامعة أن تقوم بإجراء دراسات استطلاعية تشمل أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفين والطلبة للوقوف على حاجاتهم ومقترحاتهم وأن تأخذ نتائج هذه الاستطلاعات بنظر الاعتبار من أجل تحسين الحرم الجامعي.

مكتبة الجامعة صغيرة المساحة نسبياً مع طاقة استيعابية قصوى تصل إلى ما يقارب الثلاثين مستخدِماً في أي وقت من الأوقات (أي ما يعادل 5% فقط من العدد الكلي لطلبة كلية البحرين الجامعية)؛ وهي مجهزة بثمانية أجهزة حاسوب ويشرف عليها اثنان من أعضاء الهيئة الأكاديمية. أما بالنسبة لعدد الكتب الموجودة في المكتبة، فهو أقل من 1500 كتاب، مع عدم التأكد من وجود عناوين مختلفة لهذه الكتب إضافة إلى أن العديد من تلك المقتنيات هي عبارة عن نُسخ قديمة والبعض الآخر منها بنسخ متعددة للكتاب الواحد. كما وليس للمكتبة اشتراكات تمكنها من الوصول للمجلات الأليكترونية. ومع ذلك فهي توفر خدمة الوصول إلى موقع (Emerald Insight) الخاص بنشر المجلات الإلكترونية. وعلى الرغم من الإدعاء بأن مسؤول المكتبة بوسعه شراء كتب جديدة في حال طُلب منه ذلك، فإن عملية تأمين توفير مثل هذه الطلبات ليست عملية منتظمة ولابد من مرورها من خلال رئيس الجامعة لاستحصال الموافقة على الشراء نتيجة لعدم وجود ميزانية سنوية لها وخطط أو تخصيصات مالية لهذا الغرض. هذا وتفتح المكتبة أبوابها من الساعة الثامنة صباحا وحتى الرابعة عصراً وخلال أيام العمل (من يوم الأحد ولغاية يوم الخميس) فقط. وهذا يعني أن طلبة الدراسات العليا في كل من البرامج المسائية وبرامج عطلة نهاية الأسبوع لا يستطيعون الوصول إلى مكتبة الجامعة عند قدومهم إلى حرم الجامعة لغرض حضور الفصول الدراسية.

لا توجد هناك لحد الآن آليات رسمية مطبقة من أجل تقييم درجة الرضا لدى مستخدمي المكتبة. ومن هنا، تتوصل لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن المكتبة تعاني من قلة المصادر وقلّة عدد الكتب الموجودة فيها، والتي تفتقر للحداثة أيضا.

توصية رقم (37)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بمواصلة تحسين مواردها بما في ذلك مقتنيات المكتبة من الكتب والمصادر، والخدمات، وساعات الدوام من أجل أن تواكب الزيادة المتوقعة في أعداد طلبتها.

يتم الإشراف على تقنية المعلومات والاتصال في الجامعة من قبل الموظف المسؤول عن تقنية المعلومات. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي قد أشار إلى وجود نظام تقنية معلومات واتصال مهمته دعم ومساندة كل من الوحدات الأكاديمية والإدارية في الجامعة من أجل تنفيذ الخدمات الفنية والتدريسية، وجدت لجنة المراجعة ذلك النظام محدوداً للغاية، وهو مما يجعله غير مناسب لتنفيذ حتى العمليات الأساسية الخاصة برفع التقارير ذات العلاقة بأقسام القبول، والتسجيل، والمكتبة.

إن الإدارة الحالية لنظام المعلومات تحد من إمكانية الاعتماد على البيانات المتاح استخدامها لأغراض التخطيط المؤسسي في كلية البحرين الجامعية. وإلى جانب ذلك، لا يُتيح هذا الوضع الوصول المُيسِّر لمعلومات مُجدية يمكن الاستفادة منها في تحديد الطلبة المعرضين لخطر الفشل الأكاديمي وتقديم الدعم المطلوب لهم، ولا يتيح كذلك الوصول إلى معدلات النجاح في برامج التعليم والتعلُّم المختلفة. وعلى الرغم من وجود بعض عمليات التقويم المستنِدة لهذه البيانات، فإن غياب قاعدة بيانات موثوق بها لغرض المراقبة المنسقة للأداء عبر جميع البرامج الأكاديمية، واعتبار تلك البيانات أداةً يُستعان بها في عملية اتخاذ القرارات الأكاديمية، يعدُّ من أحد الجوانب المثيرة للقلق والتي تستدعي المعالجة.

لقد شعرت اللجنة بالقلق لملاحظتها وجود بيانات الدعم والاسترجاع الإلكترونية المخزونة في ذات المكان الذي يوجد فيه أجهزة تزويد هذه البيانات (السيرفرات). وعلى الرغم من تطبيق إجراءات منظمة لحفظ البيانات الاسترجاعية وأن الأنظمة المستخدمة لها خاصية استبعاد البيانات الفائضة

عن الحاجة والتحكم بها مما يوفر بعض الحماية، لم تستطع لجنة المراجعة من أن تتأكد بوجود إدارة للكوارث المعلوماتية وحوادث قطع الاتصال واستعادة البيانات لدى كلية البحرين الجامعية، وهو الأمر الذي يشكل خطرا جديا على المؤسسة. وعليه، فإن كلية البحرين الجامعية تحتاج، وبصورة عاجلة، للقيام بوضع وتنفيذ خطة لاسترجاع البيانات في حالة الكوارث المعلوماتية وانقطاع الاتصال بحيث يتضمن ذلك تخزين المعلومات والبيانات الاسترجاعية في موقع منفصل ويفضَّل أن يكون خارج الحرم الجامعي لكي تضمن المؤسسة استمرارها في العمل في مثل هذه الظروف. كما ولاحظت اللجنة أيضا وجود شخص واحد فقط مسؤول عن تقنية المعلومات والمهام المرتبطة بها، وهو الأمر الذي شكل خطرا من جانب العمل كذلك.

توصية رقم(38)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بإعداد وتنفيذ خطة استرجاعية في حال الكوارث المعلوماتية وانقطاع الاتصال على أن تتضمن تخزين البيانات الاسترجاعية في موقع آخر، وأن تضمن وجود العدد الكافي من الموظفين في قسم تقنية المعلومات.

10. الأبحاث

تشير كلية البحرين الجامعية في تقرير التعليم الذاتي أنها تركز على جانبيْ التدريس والخدمات مع عدم وجود المصادر الكافية لأعضاء الهيئة الأكاديمية للمساهمة في تنفيذ أجندة كبيرة فيما يخص البحث العلمي. وقد سمعت اللجنة بأن المؤسسة تنوي تعيين المزيد من حملة شهادة الدكتوراه. كما وسمعت كذلك بأن عددا من الأعضاء الموجودين حاليا يدرسون الآن للحصول على الدكتوراه. ومع ذلك، فإن المعدل العالي لتبدل هؤلاء الأعضاء يجعل هذه الجهود تربك هذه المحاولات ما دام أنه قد تسبب في إيقاف مؤقت للقبول وهو الأمر الذي أدى في صيغته إلى التراجع عن عروض عمل قدمت لستة أعضاء من الهيئة الأكاديمية.

تأكيد رقم (2)

تؤكد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي على نية كلية البحرين الجامعية بزيادة عدد الأعضاء الحاصلين على شهادة الدكتوراه ضمن هيئتها الأكاديمية.

هناك عدد قليل من الباحثين العلميين والعاملين في المؤسسة بصورة منفصلة. ولم تسمع لجنة المراجعة عن معلومات تفيد عن إشارات أولية لنشوء ثقافة البحث العلمي في المؤسسة أو أي إستراتيجية أكاديمية لزرع مثل هذه الثقافة.

توصية رقم (39)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتوثيق إستراتيجية واضحة ومفصلة للبحث العلمي، مع مؤشرات أداء أساسية محددة وأن توفر الموارد المناسبة لدعم هذه الوظيفة.

لقد سمعت لجنة المراجعة عن السماح لأعضاء الهيئة الأكاديمية بحضور المؤتمرات وعن مثال واحد على الأقل عن أحد الأعضاء الذين يتلقون دعما ماليا في المساعدة لتغطية نفقات دراسته للحصول على شهادة الدكتوراه. وكانت اللجنة سمعت كذلك عن حالات أخرى لم تقدم فيها مثل هذه المساعدة. ولم تجد اللجنة دليلا على وجود سياسات وإجراءات لدعم جهود البحث العلمي للموظفين الأكاديميين.

توصية رقم (40)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ سياسات وإجراءات رسمية متساوية وشفافة لدعم المعلومات البحثية في المؤسسة.

11. مشاركة المجتمع

تساهم الجامعة في مجال المشاركة مع المجتمع من خلال تقديم الزمالات الدراسية كوسيلة لضمان استقطاب الطلبة المتفوقين وكأداة للمشاركة مع المجتمع من خلال شمول هذه الزمالات للطلبة المحليين الذين ربما تحول أوضاعهم المالية بينهم وبين الالتحاق في التعليم العالي. وفي الوقت الذي تثمن فيه لجنة المراجعة جهود الجامعة هذه، فإن المؤسسة بحاجة لأن تفكر في وضع هذه الأنشطة والفعاليات في إطار رسمي وأن توسع من إطار مشاركاتها المجتمعية. وهناك فرصة ثمينة أمام كلية البحرين الجامعية من أجل توسيع عملها في هذا الجانب على نحو كبير من أجل الفائدة المتبادلة بين الطرفين. ولم تجد لجنة المراجعة فهما مشتركا لدى الجامعة من الممارسات والنشاطات المجتمعية التي يمكن لها أن تقوم بها وأن تعود بالمنفعة لكل من المنظمات والجهات الخارجية والجامعة في الوقت ذاته. كما ولاحظت اللجنة أيضاً أن الجامعة لا تنشط في مجال الفعاليات الخارجية الموجهة للفئات المجتمعية خارج محيط المؤسسة، باستثناء تلك الزمالات الدراسية التي تقدمها. ومع ذلك، فالجامعة تستحق الثناء على تقديم مثل هذه الزمالات لمن يحتاجها من أبناء المجتمع المحلي. تقدم كلية البحرين الجامعية (23) منحة دراسية لسكان قريتي (سار) و(الجنبية)، وهما القريتان الواقعتان على مقربة من الحرم الجامعي للمؤسسة. وعلى مستوى المملكة، تقدم كلية البحرين الجامعية من (30) إلى (35) منحة دراسية في العام الواحد، وقد خرّجت رغم عمرها القصير ما بين (130) إلى (140) طالبا من المستفيدين من هذه المنح الدراسية الكاملة، إلى جانب وجود عدد من المنح الجزئية التي تتراوح تغطيتها بين 10% إلى 50% من تكاليف الدراسة. ونتيجة لذلك، فقد نجحت الجامعة في استقطاب عدد من الطلبة المتميزين.

تزكية رقم (2)

تزكي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي كلية البحرين الجامعية لتقديمها منحاً دراسية للطلبة المتميزين المتقدمين إليها وللطلبة المحليين المحتاجين للمساعدة.

هناك القليل من الأحداث المجتمعية التي تنظمها كلية البحرين الجامعية، وهناك بعض المعارض الفنية والفعاليات الرياضية. وقد وجدت المراجعة أثناء المقابلات التي أجرتها مع الموظفين الأكاديميين والطلبة أن هناك غياب للفهم الصحيح لدى الجامعة للوظيفة الأساسية للمشاركة مع المجتمع؛ فهناك حاجة لفهمٍ مشترك لماهية المجتمع الذي يجب أن تُعنى به كلية البحرين الجامعية، ولطبيعة المشاركة المجتمعية الواجب القيام بها. وعلى وجه التحديد، فإن كلية البحرين الجامعية بحاجة لأن تفكر بالمضامين المنهجية المترتبة على طُرق وأساليب مشاركتها مع المجتمع. وفي هذا الصدد، تودُّ لجنة المراجعة أن تشجع الجامعة على تعمل على تطوير هذه الوظيفة الثالثة والأساسية من وظائفها وذلك من خلال وضع خطة تقوم بمقتضاها المؤسسة بـــ : (1) بلورة مفهومها الخاص عن المشاركة المجتمعية ومعناها، (2) تضمين هذه الأنشطة والفعاليات لتكون جزءاً من الوظائف الأساسية الأخرى للجامعة: (3) ضمان تخصيص الموارد الكافية للقيام بمثل هذه الفعاليات؛ و(4) وضع وتنفيذ آليات لضمان جودة المشاركة المجتمعية.

توصية رقم (41)

توصي وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بأن تقوم كلية البحرين الجامعية بوضع وتنفيذ إطار معرفي يجمع بين البُنى، والسياسات، وتخصيص الموارد، للمشاركة مع المجتمع لكي تصبح جهود الفرد جزءاً من خطة مؤسسية يتم تنفيذها ومراقبتها ومراجعتها.

12. الاستنتاجات

بالإشارة إلى الرسالة والرؤية التي تعبّر عنها كلية البحرين الجامعية، والنمو الذي تحقق حتى الآن والنمو المُخطَّط له في المستقبل، فإن المؤسسة الآن بحاجة أن تقوم بخطوة انتقالية لكي تُجهِّز نفسها للعمل بحاكمية جيدة وممارسات سليمة لإدارة الجودة في كافة برامجها الأكاديمية وأنشطتها.

وهذا الأمر يتطلب هياكل تنظيمية جديدة، وسياسات، وإجراءات يتم تنفيذها في القريب العاجل وبشكل صارم لإحداث التغييرات الجوهرية المنشودة. كما ويتطلب هذا الأمر أيضا تشكيل وتنفيذ هيكلية خاصة بالإدارة وباللجان بحيث يمكن من خلالها إدارة جودة الوظائف الأساسية. إن هذه التغيرات هي على قدر كبير من الأهمية لكي تضع المؤسسة بمواكبة الممارسات العالمية الجيدة ولكي تجعلها ملتزمة بالمتطلبات التي تفرضها ضوابط وتعليمات مجلس التعليم العالي.

ولكي تحقق كلية البحرين الجامعية التغييرات الضرورية المطلوبة، عليها أن: (1) تضع نظاما رصينا وموثقا لإدارة الجودة؛ (2) تضع مؤشرات لقياس التقدم الذي تحققه نحو المُخرَجات؛ (3) تنفذ عمليات مراجعة رسمية تسترشد بالقياس المباشر وغير المباشر للأداء؛ و(4) تقوم بتنفيذ التحسينات الضرورية وتقدم التغذية الراجعة عنها إلى الجهات ذات العلاقة.

كما وإن كلية البحرين الجامعية بحاجة لأن تضع وتنفِّذ نهجها الخاص بخصوص عمليتيْ التعليم والتعلُّم وفق خطة أكاديمية شاملة تنطلق من رسالتها وتساعد على القيام بعملية تعليمية رصينة ومتناسقة تستند إلى البحث العلمي بين صفوف هيئاتها الأكاديمية، وتدعم النجاح الأكاديمي لطلبتها. إن هذه النقاط مجتمعة، إلى جانب تخصيص الوقت الكافي للبحث العلمي والنشاطات العلمية يجب أن يكون لها انعكاسات في تخفيف الأعباء التدريسية الموكلة إلى الموظفين الأكاديميين.

إن الإخفاق في إعطاء الاهتمام العاجل بالقضايا الواردة أعلاه سوف يشكِّل خطراً كبيراً على مكانة، ووضع وسمعة كلية البحرين الجامعية.